الأمم المتحدة

A/HRC/36/L.33

الجمعية العامة

Distr.: Limited
26 September 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تونس*: مشروع قرار

٣٦/... تقديم المساعدة التقنية وتعزيز القدرات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وإلى قراريه هو ١/٥ و٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٧/٣٠ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وقراره دإ-١/٢٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وقراره ٢٤/٣٣ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦،

وإذ يؤكد من جديد أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وجميع الحريات الأساسية،

وإذ يشدد على أن الحكومة البوروندية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان الأمن في إقليم بوروندي وحماية السكان وإجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وإحالة المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

* باسم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

وإذ يؤكد من جديد حرصه الكبير على سيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً اتفاق أروشا لأجل السلام والمصالحة في بوروندي، الذي يستند إليه الدستور البوروندي ويشكل الأساس لتدعيم السلام والمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون،

وإذ يرى أنه يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، أن يساهم مساهمة كبيرة في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأن يقلل من خطر اشتداد النزاعات،

وإذ يدرك الأهمية التي يتسم بها منع انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات على هذه الحقوق في بوروندي، بالنظر بشكل خاص إلى الفظاعات الجماعية التي ارتُكِبت في الماضي في المنطقة،

وإذ يرحب ببدء عملية حوار حقيقي ومفتوح بين البوروندیين، قائم على احترام الدستور واتفاق أروشا وبالتقدم المحرز في هذا الشأن، وإذ يرحب بالحوار السياسي المتعلق ببوروندي برعاية ميسّر جماعة شرق أفريقيا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنيامين وليام مكابا، وبوساطة الرئيس الأوغندي، يويري موسوفيني، وبتقرير الميسر المعتمد في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧ في دار السلام بمناسبة مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا،

وإذ يلاحظ بارتياح الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة التي تعانيها بوروندي، ولا سيما جهود منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، وبتحسُّن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي،

وإذ يلاحظ باهتمام الجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب وتوطيد سيادة القانون، ولا سيما اعتماد القانون المتعلق بمكافحة العنف الجنساني والقانون المتعلق بحماية الضحايا والشهود، وإنشاء المرصد الوطني لمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والقضاء عليها، والمجلس الوطني للوحدة الوطنية والمصالحة، وإصلاح قطاع الأمن والقضاء وفقاً لاتفاق أروشا،

وإذ ينوه بالمساعدة الهادفة إلى عودة اللاجئين المقدمة من البلدان المضيفة ومن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن بوروندي[(١)]، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧،

وإذ يعرب عن استيائه من وقف التعاون بين الحكومة البوروندية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ويدعو الحكومة إلى تسريع عملية الحوار الجاري بغية استئناف هذا التعاون في جو من الثقة المتبادلة،

وإذ يحيط علماً بأعمال لجنة التحقيق الخاصة ببوروندي وبتقريرها[(٢)] ويعرب عن قلقه لعدم تعاون الحكومة البوروندية مع اللجنة، بما في ذلك رفضها السماح لها بدخول البلد،

وإذ يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بالتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان،

---

(١) S/2017/165.

(٢) A/HRC/36/54.

١- *يعرب عن قلقه* إزاء استمرار التحديات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٢- *يدين بشدة* جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات على هذه الحقوق المرتكبة في بوروندي، أياً كان مرتكبوها؛

٣- *يحيط علماً* بالادعاءات القائلة إن قوات الأمن البوروندية، بما في ذلك مصلحة الاستخبارات الوطنية وجناح الشباب في الحزب الحاكم، ترتكب عدداً كبيراً من الانتهاكات والتعديات، ويدعو الحكومة البوروندية إلى مواصلة وتكثيف جهودها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب بإجراء تحقيقات معمقة ومستقلة ونزيهة بشأن مرتكبي تلك الانتهاكات والتعديات المزعومين؛

٤- *يعرب عن قلقه* إزاء شطب عدد من منظمات المجتمع المدني وتعليق عملها في بوروندي، وإزاء ظروف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان البوروندين، الذين بعضهم موجود في المنفى؛

٥- *يناشد* الحكومة البوروندية أن توقف على الفور انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات على هذه الحقوق، ولا سيما الاحتجاز التعسفي وفرض القيود على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وعمل وسائط الإعلام، وتدعو هؤلاء الأخيرين إلى العمل وفقاً للقانون؛

٦- *يدين بشدة* جميع التصريحات العلنية والشعارات التي تُطلق من البلد أو من الخارج، والتي تحرض على العنف أو الكراهية ضد جماعات مختلفة من المجتمع البوروندي؛

٧- *يشيد* بالإدانة العلنية لهذه الشعارات من قبل مسؤولي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، ويطلب إلى الحكومة البوروندية وإلى الأحزاب الأخرى أن تمتنع عن أي تصريح وعن أي عمل يمكن أن يؤجج التوترات ويحرض على العنف، بما في ذلك العنف الجنساني، وأن تدين بصورة علنية هذه التصريحات والأعمال، وأن تعمل على محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال من أجل المحافظة على المصلحة العليا للبلد والاحترام الكامل لنص وروح الدستور البوروندي واتفاق أروشا، اللذين يشكلان أساس السلم والديمقراطية؛

٨- *يطلب* إلى الحكومة البوروندية أن تضمن أمن وحماية سكان بوروندي في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وأن تحترم وتحمي وتكفل جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، وفقاً للالتزامات الدولية للدولة، وأن تحترم سيادة القانون وأن تثبت بدرجة كاملة من الشفافية المسؤوليات المتعلقة بأعمال العنف؛

٩- *يطلب مجدداً* إلى السلطات البوروندية إجراء تحقيقات معمقة ومستقلة بشأن الجرائم التي تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تعديات على هذه الحقوق، بما يكفل مساءلة جميع مرتكبي هذه الأعمال، أياً كان انتماؤهم، أمام العدالة؛

١٠- *يحيط علماً بارتياح* بقرار الحكومة البوروندية استئناف تعاونها الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعاون الكامل والتام مع مكتب المفوضية في بوجمبورا، ويشجعها على التعاون تعاوناً كاملاً مع هيئات المعاهدات وعلى تحسين ظروف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان؛

١١- *يشجع* الحكومة البوروندية على التعاون مع الوساطة المنشأة على المستوى الإقليمي والتي تتيح إجراء حوار حقيقي ومفتوح بين البوروندين، وهو حوار ينبغي أن يُدعى إلى

إجرائه دون إبطاء بإشراك جميع الجهات المعنية غير المسلحة الموجودة في البلاد وفي الخارج على السواء، والمقتنعة بضرورة إيجاد حلول سلمية والمستعدة للعمل لتحقيق هذا الهدف، مع ضمان مشاركة كبيرة للمرأة بشكل خاص، بغية التوصل إلى حل توافقي يريده البوروندیون ويهدف إلى الحفاظ على السلم وتعزيز الديمقراطية وضمان التمتع الشامل بحقوق الإنسان واستعادة قدرة بوروندي على التطور؛

١٢- *يطلب* إلى السلطات البوروندية أن تضمن عمليات سياسية منصفة وأن تخلق فضاءً مفتوحاً وآمناً من شأنه أن يفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ومنتظمة وشاملة للجميع وشفافة، وفقاً لاتفاق أروشا وللدستور البوروندي؛

١٣- *يرحب* بالجهود التي يُواصل بذلها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما من جانب جماعة شرق أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لمراقبة حالة حقوق الإنسان في بوروندي والمساهمة في تحسينها، ويدعم تلك الجهود؛

١٤- *يرحب أيضاً* بعمل مراقبي حقوق الإنسان في بوروندي المفوضين من قبل الاتحاد الأفريقي، ويناشد الحكومة البوروندية التوقيع دون إبطاء على مذكرة الاتفاق مع الاتحاد الأفريقي من أجل تمكين مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين المفوضين من قبل الاتحاد الأفريقي من العمل بحرية في البلد وفقاً للمسؤوليات المنصوص عليها في ولايتهم، ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم كل دعمه اللوجيستي والمالي لهذه الولاية؛

١٥- *يشدد* على أنه توجد في بوروندي آليات وطنية وإقليمية ودولية لمراقبة حقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وأمين المظالم، ومراقبو حقوق الإنسان التابعون للاتحاد الأفريقي، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز هذه الآليات بغية تمكين بوروندي من تحسين حالة حقوق الإنسان والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات على هذه الحقوق؛

١٦- *يطلب* إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يعين خبيراً لتعزيز العمل الذي يقوم به مكتب المفوضية السامية في بوروندي بغية تزويد الحكومة البوروندية بالمساعدة التقنية اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛

١٧- *يطلب أيضاً* إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً شفوياً في دورته السابعة والثلاثين، وأن يشارك في حوار تفاعلي خلال دورته الثامنة والثلاثين، وأن يقدم تقريراً خطياً في دورته التاسعة والثلاثين؛

١٨- *يناشد* الحكومة البوروندية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع خبير المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأن تأذن له بإجراء زيارات إلى البلد وأن تزوده بجميع المعلومات اللازمة لتنفيذ ولايته؛

١٩- *يقرر* إبقاء المسألة قيد نظره.